



الأمم المتحدة

Distr.

GENERAL

A/36/187

S/14439

14 April 1981

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



الجمعية العامة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

البندان ١٢ و ٣١ من القائمة الأولية*

تقرير مجلس الاقتصادى والاجتماعى

قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان / ابريل ١٩٨١ ووجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر
 لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات حكومتي ، أود أن أستعرض انتباحكم الى ما يلي :

أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٩ آذار / مارس ١٩٨١ خطة للبدء في شق
قناة وحفر نفق يربطان بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت بهدف انتاج الطاقة
الكهربائية .

وفيما يلي عرض ل موقف حكومتي في هذا الصدد :

ان الموقع المقترن لنهاية القناة على البحر الأبيض المتوسط موجود في
منطقة قطاع غزة التي لا تزال تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ حزيران /
يونيه ١٩٦٧ . وعلاوة على ذلك ، سيممر جزء من هذه القناة عبر هذا القطاع .
وان مصر ، في ضوء المسؤوليات التاريخية التي تتحملها ازاء قطاع غزة ، وهي
مسؤوليات تعترف بها الأمم المتحدة ، لتنظر إلى هذه المسألة بنظرة جدية
ويعتبرها بالغ القلق ازاء العواقب السياسية والاقتصادية الخطيرة التي سيوجدها
هذا المشروع . وعليه ، فإن مصر تعترض على هذا المشروع بشدة ، على أساس
انه يشكل :

١ - انتهاكاً لمبادئ وأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في

٤٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ، والذى ينص على عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب ويطلب الى اسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة ؛

٢ - انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة (١) ، التي تؤكد أن احتلال الأراضي هو أساساً حالة أمر واقع مؤقت ، لا يمكن بأى حال أن تنطوى علني أى حق يجيز لدولة الاحتلال أن تتصرف في الأقليل أو في أى جزء منه ؛

٣ - انتهاكاً لسلسلة من قرارات الجمعية العامة التي تطالب اسرائيل بأن تكف عن القيام بأى عمل من شأنه تغيير الطابع العادى أو التكوين الجغرافى والسكانى أو المركز القانونى للأراضي المحتلة أو لاي جزء منها ، وانتهاكاً كذلك للمبدأ الذى أعلنته الجمعية العامة بشأن حق جميع الشعوب في السيادة على مواردها الطبيعية ، ولا سيما قرارات الجمعية العامة بشأن حق الشعب الفلسطينى في السيادة على موارده الوطنية ، وأحدثها القرار ١١٠ / ٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

ان قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي المضى في هذا المشروع ، رغم ان أجزاء منه تبدأ في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمر عبرها ، يؤكّد أن اسرائيل تبيّن النية لكي تخضم أجزاء ، على الأقل ، من الأرض الفلسطينية ، هي الأجزاء التي ستتم القناة فيها .

ومن المحتمل المؤكّد أن قرار اسرائيل شق القناة - لتخلق بذلك وجوداً اسرائيلياً دائماً بحكم الأمر الواقع - سيؤدي إلى الانفراط بالتحديد المسبق للمركز النهائي لقطاع غزة ومستقبله على نحو يمثل تجاهلاً مطلقاً للمصالح الحقيقة للشعب الفلسطينى وانكاراً تاماً لحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والسيادة على موارده وثرواته الوطنية .

ومن شأن اقامة هذا المشروع على الأراضي الفلسطينية أن تنطوى مرة أخرى على مزيد من التدابير غير المشروعة مثل اكتساب الأراضي ومصادر الممتلكات وتفریغ مناطق بأكملها من سكانها وإقامة مستوطنات جديدة داخل قطاع غزة .

وعلاوة على ذلك فان من الواضح أن مشروع القناة تستتبعه أضرار اقتصادية خطيرة على الصعيد الإقليمي ، لأن القناة ستذهب في البحر الميت ، مما يترك آثاراً نهاراً على هذا البحر وتوازنه الكيميائي وموارده .

وبدلاً من أن تتصرف اسرائيل بحسن نية وطبقاً للتعهدات الملزمة قانونياً يأتى قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي ليضيف مظهراً جديداً إلى الأسلوب الذى انتهجه في عرقلة

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المفاہدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٢٣ ، ص ٢٨٧ (من النص الانكليزى) .

تهيئة المناخ الملائم الذي يمكن فيه المحافظة على زخم السلام المؤدى الى تسوية سلمية شاملة لأزمة الشرق الأوسط يتجسد لبها ، وسيظل يتجسد ، في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ولا سيما حقه في تقرير المصير والسيادة على ثرواته وموارده الوطنية .

وأسأعدكم بما لو اتخذتم الترتيبات لتقديم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنددين ١٢ و ٣١ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أَحمد عصمت عبد المجيد
الممثل الدائم لجمهورية
مصر العربية لدى
الأمم المتحدة
